S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/1000
2 December 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير مرحلي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٢٤ من قرار مجلس الأمن ١٠٧٥ (١٩٩٦) المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، الذي طلب المجلس فيه إليّ، في جملة أمور، أن أقدم بحلول ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ تقريرا عن التقدم المحرز في تدعيم عملية السلام في أنغولا. وهو بمثابة استكمال لتقريري المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (S/1996/960) ويغطي التطورات في ميدان حقوق الإنسان والمجالات الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية منذ تقريري السابق المؤرخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ (S/1996/827). وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا التقرير يتضمن توصيات عن الدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع به في أنغولا، بالإضافة إلى الخطط المتعلقة بتقليص حجم الوحدات العسكرية المشكلّة التابعة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا.

ثانيا - الجوانب السياسية

٢ - واصل ممثلي الخاص السيد أليوني بلوندين بييه، بمساعدة من ممثلي الدول المراقبة الثلاث (الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية)، مشاوراته مع الحكومة الأنغولية والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) لكفالة تنفيذ المهام المذكورة في القرار ١٠٧٥ (١٩٩٦) في الوقت المحدد وفي الجدول الزمني الموحد الذي وافقت عليه اللجنة المشتركة.

٣ - وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، قامت اللجنة المشتركة باستعراض حالة تنفيذ المهام المدرجة في الجدول الزمني الموحد. وأحاطت اللجنة علما بالجهود التي بذلها الطرفان لتنفيذ عدد من هذه المهام ولا سيما المهام المتصلة بالجوانب العسكرية، وحثت كليهما على بذل جهود إضافية للوفاء بالتزاماتهما.

٤ - وستنظر اللجنة المشتركة قريبا في المقترحات التي تقدمت بها الحكومة واتحاد يونيتا بشأن المركز الخاص لزعيم أكبر حزب من أحزاب المعارضة. ويؤمل أن تتمكن الحكومة واتحاد يونيتا من التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة الهامة بما يتفق مع بروتوكول لوساكا نصا وروحا. كما يؤمل بألا تؤدي التوترات

031296 031296 96-34704

السياسية التي ظهرت في أعقاب تنقيح الدستور الذي جرى مؤخرا (انظر S/1996/960، الفقرة ٥) إلى مزيد من التأخير في عملية السلام. وفي الرسالة التي وجهتها إلى الشعب الأنغولي بمناسبة الذكرى السنوية الثانية لتوقيع بروتوكول لوساكا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، أكدت على الحاجة الماسة للتعجيل بسرعة تنفيذ أحكام هذا البروتوكول.

ثالثا - الجوانب العسكرية والحالة الأمنية العامة

٥ - منذ تقريري الأخير المقدم إلى مجلس الأمن، انعكس الاتجاه المتصاعد مؤقتا في عدد انتهاكات وقف إطلاق النار. وكان من بين العوامل التي ساهمت في ذلك انسحاب قوات الحكومة من مختلف المواقع في مقاطعات هويلا، وبنغيلا، وبييه، ولونداسول التي كانت قد استولت عليها أثناء الشهرين الماضيين. وفي الوقت نفسه، تم إنجاز نقل قوات يونيتا من كابندا إلى إحدى مناطق الإيواء الواقعة في البر الرئيسي بتاريخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. بيد أن انسحاب القوات المسلحة الأنغولية من موقعين متقدمين في جزر لوندا لا يزال معلقا.

٦ - وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، تم تسجيل ٠٩٣ ٦٩ جنديا من قوات يونيتا في ١٥ منطقة من مناطق الإيواء، فر من الخدمة ١١٥ ١٣ جنديا منهم، وقام الجنود الذين تم إيواؤهم بتسليم ما مجموعه ٦٩٨ ٢٩ قطعة من الأسلحة الشخصية و ٥٢١ ٤ قطعة من الأسلحة التي تستخدمها الطواقم. وتم اختيار نحو ٧٣٨ ١٨ جندي من جنود يونيتا المتوقع ضمهم إلى القوات المسلحة الأنغولية وعددهم ٣٠٠ ٢٦ فرد، وقد تصاعدت سرعة هذه العملية منذ أن قامت الحكومة بالتخلي عن التشدد في تطبيق معايير الاختيار المتعلقة بالسن والتعليم. وفي الوقت نفسه، تم استئناف عملية التسريح (لا تزال غالبا للجنود القصّر)، وأطلق سراح ٦٢٩ جنديا من مناطق الإيواء. بيد أن معظم مقاتلي اتحاد يونيتا لا يزالون بعد عدة أشهر موجودين في مناطق الإيواء، مما يؤدي إلى وضع عبء مالي إجمالي إضافي على المجتمع الدولي وحرمان البلد من الموارد التي تمس الحاجة إليها من أجل التعمير. كما يمكن أن يترتب على استمرار وجود هؤلاء الجنود في المعسكرات عواقب خطيرة على الأمن. ولم تقم الحكومة بعد بالشروع في الضم الفعلي لجنود يونيتا هؤلاء إلى القوات المسلحة الأنغولية، ولا هي قامت بضم جنرالات يونيتا التسعة الذين لا يزالون ينتظرون في لواندا لأكثر من شهر إلى القوات المسلحة الأنغولية.

٧ - وبعد عدة أسابيع من التسويف، سمح اتحاد يونيتا لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا من إزالة الأسلحة التي تم اكتشافها في مخزن للأسلحة في نيغاغي، إلا أن الأمم المتحدة لا تزال تنتظر صدور إعلان من اتحاد يونيتا بأنه قام بتجميع جميع قواته وسلم جميع أسلحته. وفي الوقت نفسه، تواصل تفكيك نقاط التفتيش غير القانونية، مما أسهم مساهمة هامة في حرية مرور الأشخاص. بيد أن حوالي ٧٧ نقطة للتفتيش (تقوم شرطة الحكومة بتشغيل كثير منها) لا تزال قائمة في جميع أنحاء البلد. كما أعلن اتحاد يونيتا أنه عاكف على الإلغاء التدريجي لهياكل قياداته الإقليمية وتقوم الأمم المتحدة حاليا بالتحقق من ذلك. ويمكن القول، إنه على الرغم من أنه تم تحقيق تقدم كبير مؤخرا على الجبهة العسكرية،

فإن بعض المهام المذكورة في القرار ١٠٧٥ (١٩٩٦) وفي الجدول الزمني الموحد الذي وافقت عليه اللجنة المشتركة لم يتم الوفاء بها في الموعد النهائي المحدد وهو ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. ويؤمل حاليا بأن تنجز هذه المهام في موعد أقصاه مطلع شهر كانون الأول/ديسمبر.

٨ - ولا تزال الحالة الأمنية مزعزعة في أنحاء كثيرة من البلد. ففي الأسابيع الأخيرة، قام مسلحون مجهولو الهوية بمهاجمة عشرات المدنيين وقتلهم، غالبا في كمائن على الطرق الرئيسية. وتم ارتكاب بعض هذه الجرائم بالقرب من مناطق التجميع، وتقوم بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا بالتحقيقات اللازمة للتعرف على الفاعلين. ومن الجانب الإيجابي، لم تقع أثناء فترة التقرير أي حالات هامة لإزعاج أفراد بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا الذين يقومون، في جملة مهام أخرى، بالاشتراك بصورة متزايدة في التحقق من المناطق التي جلت عنها قوات اتحاد يونيتا مؤخرا. ويجري هذا العمل بغية كفالة انتقال هذه المناطق إلى إدارة الدولة بطريقة نظامية وتدريجية وسلمية.

رابعا - الجوانب المتعلقة بالشرطة وحقوق الإنسان

٩ - في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، تم نقل ٨٦٠ ٣ فردا من أصل أفراد شرطة يونيتا البالغ عددهم ٩٦٢ ٤ إلى مناطق الإيواء حيث يجري تجهيزهم على النحو الواجب. وتم حتى الآن تسليم ٣٤٥ ٢ قطعة من مختلف أنواع الأسلحة، و ٥٥٠ ٣ طلقة ذخيرة. ومن المتوخى أن يبدأ اختيار أفراد يونيتا لضمهم إلى الشرطة الوطنية الأنغولية وشرطة الرد السريع في جميع مناطق الإيواء في نفس الوقت فور إنجاز تسجيل جميع أفراد شرطة يونيتا المصرح بهم. وعندئذ سيخضع الأفراد الذين تم اختيارهم لبرنامج تدريبي لمدة ثلاثة أشهر. وفي الوقت نفسه، تم الانتهاء من اختيار ٢١٢ فردا من أفراد يونيتا لتدريبهم وإلحاقهم بالشرطة الوطنية الأنغولية كحراس شخصيين لزعماء يونيتا.

١٠ - وبعد انقطاع استمر عدة أسابيع، استأنفت الحكومة تجريد السكان المدنيين من السلاح، وتم في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر جمع ٩٩ قطعة من الأسلحة التي تشغلها الطواقم و ٣٩٨ ٢ قطعة من الأسلحة النارية من مختلف الأنواع و ٣٢٨ ١٥ طلقة ذخيرة. وقام عنصر الشرطة المدنية التابع للأمم المتحدة بمراقبة جميع الأنشطة المذكورة أعلاه والتحقق منها.

١١ - وفي الوقت نفسه، واصلت بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا حملة التوعية الجماهيرية التي تقوم بها والأنشطة الأخرى الرامية إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان. وكان بعض هذه البرامج التثقيفية الجماهيرية يرمي إلى استعادة الثقة والحوار بين ممثلي الحكومة واتحاد يونيتا على مختلف المستويات وتعزيز المصالحة الوطنية؛ وتم الشروع في أحد هذه البرامج في مقاطعة بنغيلا في تشرين الأول/أكتوبر. وبالمثل، شرعت الحكومة، بمساعدة من السويد، بتدريب أفراد مختارين في مجال حقوق الإنسان لكي يخدموا في مؤسسات المقاطعات، وكذلك كمراقبين للتثقيف المدني في مقاطعات بييه ومينونغ وهويلا. وقد أدت هذه الأنشطة إلى تشجيع السكان المحليين على تنظيم أنفسهم في لجان لحقوق الإنسان،

تم تشكيل آخرها في مقاطعة ويغي. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم إلى بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، ٥٧ ادعاء بانتهاكات لحقوق الإنسان، وتولت وحدتا حقوق الإنسان والشرطة المدنية التابعتان للبعثة التحقيق فيها. وتستحق هذه المسألة الهامة، إلى جانب مسائل إدارة الحكم والمساءلة العامة وبناء القدرات في ميدان القانون والنظام، اهتماما متزايدا في المرحلة الراهنة من عملية السلام. وأود أن أعرب عن تقديري للاتحاد الأوروبي لمساهمته السخية بخدمات خبراء حقوق الإنسان ولا سيما لقيامه مؤخرا بتجديد عقودهم حتى شباط/فبراير ١٩٩٧. ولي وطيد الأمل في أن تتاح خدماتهم لما بعد ذلك التاريخ.

خامسا - الجوانب الإنسانية

ألف - الإغاثة والإنعاش

١٢ - أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة التركيز على توسيع نطاق البرامج لتشمل المناطق التي أمكن الوصول إليها حديثا وعلى عودة المشردين داخليا إلى مناطقهم الأصلية. واستمرت أيضا أنشطة الإنعاش المحدودة في جميع أنحاء البلد من أجل التشجيع على عودة المشردين ولمساعدة المجتمعات المحلية عن طريق توفير الخدمات الأساسية. وتشير التقارير إلى أن قرابة ٠٠٠ ٢٥ من المشردين داخليا تلقوا المساعدة في العودة إلى ديارهم من منظمات غير حكومية، ومن الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة. بيد أن حواجز الطرق العسكرية، وأعمال قطع الطرق، وغير ذلك من العراقيل أمام حرية حركة الناس والبضائع لا تزال تعرقل الجهود الإنسانية وتحد من حركة المشردين، ولا سيما في مقاطعات هوامبو وهويلا وملانج ومكسيكو وأويغ. ولذلك فإن ما يربو على مليون شخص من المشردين داخليا، والذين يتركزون أساسا في المناطق الحضرية أو القريبة منها، سيواصلون الاعتماد على المساعدة الإنسانية إلى أن تتهيأ الظروف لعودتهم.

١٣ - والعملية الجارية التي تقوم بها المنظمات الإنسانية لتوزيع البذور والأدوات هي الآن في مرحلتها النهائية وقد استفاد منها ٥٧٠ ٥٣٠ أسرة، وقد تم بالفعل تسليم معظم هذه المواد على مستوى القرى. ونتيجة للجهود التي بذلتها الأمم المتحدة في مجال إصلاح الطرق والجسور وفي مجال إزالة الألغام، أمكن لبرنامج الأغذية العالمي تسليم ٨٥ في المائة من البذور عن طريق البر، الأمر الذي أدى إلى خفض تكاليف النقل.

باء - إزالة الألغام وإصلاح الطرق

١٤ - في إطار التنسيق الذي يقوم به المكتب المركزي لعمليات إزالة الألغام، التابع للأمم المتحدة، استمرت حملة التوعية بالألغام وعملية مسح الألغام وإزالتها في جميع أنحاء البلد، وهي الأعمال التي تضطلع بها فرق إزالة الألغام الأنغولية، التي تدربها وتدعمها بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، وشركة "ميتشم"

المتعاقدة مع الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية المتخصصة العاملة في تسع مقاطعات. ومما يؤسف لـــه أن الاتحـــاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا "يونيتا" لم يعط بعد موافقته على إزالة الألغام من طريق ملانغ - كويتو، وهو الطريق الرئيسي الوحيد في أنغولا الذي لا يزال مغلقا أمام حركة المرور. وأثناء عمليات إزالة الألغام التي قامت بها منظمات غير حكومية في مناطق كاكسيتو، ولوينا، ومينوغوي، وقعت بعض الحوادث التي تسببت في إلحاق إصابات خطيرة بإخصائيي إزالة الألغام. ونتيجة لذلك، أوقفت إحدى المنظمات غير الحكومية الدولية عملياتها وفي مقاطعة كونين، ولكن منظمتين غير حكوميتين دوليتين جديدتين قدمتا خططا لعمليات مسح الألغام وإزالتها دعما لبرنامج الأغذية العالمي في مقاطعتي بينغو وأنغويلا.

١٥ - وبدعم من بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا ووحدة تنسيق المساعدة الإنسانية، قام المعهد الوطني الأنغولي لإزالة الذخائر غير المنفجرة بإنشاء أربعة مقار إقليمية كما قام بنشر ست فرق لإزالة الألغام قوام كل منها قرابة ٦٥ فردا. بيد أن ثلاثا فقط من هذه الفرق هي في طور التشغيل الكامل. وأرجئت خطط لنشر فرقتين إضافيتين بحلول نهاية عام ١٩٩٦، ويُعزى ذلك بصورة أساسية إلى وجود نقص في المشرفين الدوليين وإلى عدم توفر المعدات الضرورية. ويُعد المعهد الوطني الآن، والذي يضم قوة عاملة مدربة تربو على ٣٥٠ من أخصائيي إزالة الألغام، أكبر مؤسسة وحيدة لإزالة الألغام في أنغولا، لكنه لا يزال يعتمد على الأمم المتحدة للحصول على المساعدة في التدريب والإدارة وللحصول على الدعم السوقي. وستبدأ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الإنسانية خطة مدتها عامان لتنمية القدرة الوطنية لأنغولا على إزالة الألغام. وكجزء من هذه الممارسة، وعملا بالتوصية الواردة في الفقرة ٢٢ من تقريري المؤرخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ (S/1996/827)، فإن البعثة الثالثة تنظر في نقل معدات الألغام الخاصة بها إلى المشروع المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الإنسانية. وسأقوم بإبلاغ المجلس، في تقريري المقبل، بتفاصيل خطة النقل هذه وكذلك باستراتيجية الاستغناء مرحليا عن الأفراد العسكريين للبعثة الثالثة الذين يشتركون حاليا في أنشطة إزالة الألغام التي يضطلع بها هذا البرنامج.

جيم - تقديم المساعدة إلى مناطق الإيواء

١٦ - تواصل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تقديم المساعدة الإنسانية والتدريب المدني إلى نحو ٠٠٠ ٥٤ من جنود يونيتا الذين لا يزالون في مناطق الإيواء وإلى أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ من ذويهم في المخيمات التابعة. وقد تم حتى الآن إجراء ما يربو على ٠٠٠ ٢٠٠ فحص طبي ومتابعة علاجية للجنود المقيمين في مناطق الإيواء. وفي الوقت نفسه، يجري الاضطلاع ببرامج خاصة لمعالجة حالات سوء التغذية الحادة، وداء المثقبيات، والسل، في المناطق الأشد إصابة بهذه الأمراض.

١٧ - ومن شأن استمرار فترة الإيواء إلى ما بعد الإطار الزمني المحدد في بروتوكول لوساكا أن يفرض تحديا خطيرا على المنظمات الإنسانية الدولية وعلى مواصلة عملية السلم. ولذلك فإنه يتحتم البدء جديا في عملية التسريح وتحويل مناطق الإيواء إلى مراكز للتسريح تحت مسؤولية حكومة أنغولا.

دال - التسريح وإعادة الإدماج

١٨ - من المتوقع تسريح قرابة ٠٠٠ ١٠٠ من المحاربين السابقين في القوات المسلحة التابعة للحكومة وللاتحاد الوطني. بيد أنه، حسبما أشير إليه في الفقرة ٦ أعلاه، فإن عدة مئات فقط من الجنود القصر هم الذين عادوا حتى الآن إلى مناطقهم الأصلية. وقد حصلوا جميعا على وثائق الاستغناء اللازمة، كما حصلوا على مستحقات التسريح التي وفرتها الحكومة والمجتمع الدولي. بيد أنه نشأت صعوبات خطيرة نتيجة لتكرار الانتهاكات من جانب مسؤولي يونيتا لحق الجنود في أن يختاروا بحرية مناطق إعادة توطينهم. ومما أعاق أيضا تنفيذ هذه العملية بيسر عدم انتظام الحكومة في تسديد الإعانة الخاصة للجنود المسرحين.

١٩ - وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، وبالتعاون مع وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها، انتهت البعثة الثالثة من إعداد خطة دعم تشغيلية للأمم المتحدة لأغراض التسريح. وتقوم الخطة، على وجه الخصوص، بالربط بين استراتيجية البعثة للخروج من مناطق الإيواء وبين مراحل التسريح، كما تتوخى مشاركة البعثة في التوصية بخطوط السير الآمنة للقوافل التي تُقل الجنود المسرحين وأسرهم. وفي حالات خاصة، سيقوم الأفراد العسكريون ومراقبو الشرطة التابعون للبعثة الثالثة بمصاحبة القوافل. على أن المسؤولية الرئيسية للنقل الآمن للجنود المسرحين وذويهم تقع على عاتق الحكومة.

٢٠ - وفي الوقت نفسه، فإن الفريق العامل التقني المخصص التابع للجنة المشتركة للتسريح وإعادة الإدماج بصدد الانتهاء من خطة عمل لتسريح معوقي الحرب من الجنود وغيرهم من الأفراد الذين لا تتوفر لهم شروط الاندماج في القوات المسلحة الأنغولية. ومن خلال برنامج يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتأهيل المحاربين السابقين ستنشأ مكاتب للإرشاد والإحالة في ١٣ مقاطعة بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. ويجري، بالاقتران بذلك، إنشاء مشاريع سريعة الأثر للجنود السابقين بمساعدة من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. ومع أن المانحين التزموا بالفعل بقرابة ١٠ ملايين دولار لهذه المشاريع على مدى الشهور الستة الماضية، سيلزم على الأقل مبلغ ١٥ مليون دولار أخرى خلال العام المقبل من أجل تقديم المساعدة الكافية إلى جميع الجنود السابقين. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم ما مجموعه ١٩ مليون دولار لتقديم الأنشطة الإنسانية في مناطق الإيواء حتى كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، حين يتوقع لهذه المناطق أن تتحول إلى مراكز للتسريح.

سادسا - الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية

٢١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت أنغولا تواجه أوضاعا اقتصادية حادة. وتتسم الحالة الاقتصادية الراهنة بشبه ركود في قطاع الإنتاج (باستثناء النفط)، واستمرار تدهور الهياكل الأساسية، وارتفاع معدل العجز في الميزانية، ومعدل تضخم سنوي يتجاوز نسبة ٠٠٠ ٣ في المائة. ومن السمات البارزة الأخرى للحالة الراهنة للاقتصاد الأنغولي التوسع المفرط في الإئتمانات مما أدى إلى زيادة هائلة في عرض النقود، وتزايد المضاربة التجارية. ولا تزال الأجور والمرتبات في الخدمة المدنية منخفضة للغاية. وتقدر نسبة البطالة حاليا بـ ٤٥ في المائة، في حين يعيش أكثر من ٦٠ في المائة من السكان دون خط الفقر.

٢٢ - وبإعلان "برنامج الحياة الجديدة" في حزيران/يونيه ١٩٩٦، بدأت الحكومة في اتخاذ تدابير عاجلة لمعالجة الأسباب الأساسية لتدهور الاقتصاد. وحرصت الحكومة أيضا على إنفاذ الانضباط وزيادة الشفافية في إدارة موارد الدولة وتطبيق أساليب جديدة للإدارة. ومنذ حزيران/يونيه ١٩٩٦، طرأ انخفاض على معدل التضخم الشهري من ٨٤ في المائة في أيار/مايو ١٩٩٦ إلى ٥ في المائة في أيلول/سبتمبر. وظل سعر الصرف ثابتا لأكثر من ثلاثة أشهر، مما يعد إنجازا جديرا بالملاحظة. وشملت التطورات الاقتصادية الرئيسية الأخرى اعتماد مرسوم حكومي بوقف العمليات المصرفية التجارية التي يقوم بها المصرف المركزي، وتشديد الائتمانات على الإقراض الخاص. ويجري تعديل أسعار الفائدة بصورة منتظمة للتعويض عن التضخم. ولا تتكفل الحكومة حاليا إلا بالنفقات التي يقرها مجلس الوزراء في إطار ميزانية منقحة وأكثر واقعية.

٢٣ - وعلى سبيل المتابعة للزيارة التي قام بها لأنغولا مؤخرا السيد ميشيل كامديسوس المدير العام لصندوق النقد الدولي، وصل إلى لواندا فريق من الصندوق وبدأ سلسلة مباحثات مع الحكومة من أجل إعداد برامج للإصلاح الاقتصادي. ومن المتوخى وضع برنامج طوارئ مدته ستة أشهر، يدعمه صندوق لعمليات الطوارئ. ويعقب ذلك برنامج تكيف هيكلي مدته ثلاث سنوات ستدعمه عملية تكيف يقوم بها البنك الدولي، ويتم التنسيق بينها وبين أنشطة الإغاثة والانعاش التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة. كما سيعمل الفريق مع الحكومة في إعداد ميزانية عام ١٩٩٧ بهدف تخفيض العجز في الميزانية.

٢٤ - وقد أكد برنامج الانعاش المجتمعي الذي أعد بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الانمائي، على ثلاثة أهداف رئيسية خلال الشهور الأربعة الماضية، وهي: تعزيز المؤسسات، وتحديد واختيار المشاريع، وجمع البيانات وتحليلها. وفي إطار برنامج بناء القدرات الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الانمائي، وفّر برنامج الإنعاش المجتمعي تقنيين رئيسيين ومعدات لوحدة الدعم التقني المركزية بوزارة التخطيط في لواندا وإدارات التخطيط الإقليمية في هوامبو وأويغي وملانغ وبنغويلا. وفي الوقت نفسه، تم بالفعل تعيين مشاريع عديدة لتمويلها في إطار برنامج الانعاش المجتمعي، بدءا من البرامج التعليمية الصغيرة إلى مراكز الانتاج المجتمعية. ويجري تقديم الدعم من برنامج الأمم المتحدة الانمائي، وكذلك من خلال تبرعات

الصندوق الاستئماني إلى مشروعين هما: إعادة إدماج الجنود المسرّحين والتدريب المهني للمحاربين السابقين.

٢٥ - وعملا على تنسيق جهود الانعاش المختلفة بدئ في مشروع شامل لجمع البيانات. ويوفر تقرير أصدره مؤخرا برنامج الأمم المتحدة الانمائي معلومات عن أنشطة المانحين على مستوى البلد بأكمله. وتناقش الوثيقة أكثر من ٣٠ مشروعا في مختلف مراحل التنفيذ يجري دعمها من الشركاء الانمائيين تحت رعاية برنامج الإنعاش المجتمعي، وتقدم الوثيقة معلومات قيمة عن آليات التمويل.

سابعا - الجوانب المالية

٢٦ - عملا بقرار الجمعية العامة ٢٠٩/٥٠ باء المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦، قدمت إلى الجمعية العامة الميزانية المنقحة لمواصلة بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لفترة ما بعد ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ (A/51/494/Add.1 و 2)، كيما تنظر فيها الجمعية في دورتها الحالية، ويراعى فيها أنه سيتم سحب أربع من وحدات المشاة والدعم بنهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وتقدر الآن التكلفة المخفضة لمواصلة البعثة بمبلغ اجماليه ٧٣٣ ٤٥٢ ٢٥ دولارا (صافيه ١٣٠ ٩٥٣ ٢٤ دولارا) في الشهر ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. فإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة، على النحو الموصى به في الفقرة ٣٤ أدناه، فستكون تكلفة مواصلة البعثة خلال فترة التمديد في حدود المعدل الشهري المبين أعلاه، وذلك، بطبيعة الحال، رهنا بموافقة الجمعية العامة على الميزانية الجديدة.

٢٧ - وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا، عن الفترة منذ انشاء البعثة ١٣٨,٨ مليون دولار. وفي الوقت ذاته، بلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام ٧٤١,٣ ١ مليون دولار.

ثامنا - ملاحظات

٢٨ - احتفل في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ بالذكرى السنوية الثانية للتوقيع على بروتوكول لوساكا. وقد عاشت البلاد خلال العامين الماضيين في سلام نسبي. وأحرز تقدم كبير مؤخرا في تنفيذ المهام الرئيسية المحددة في قرار مجلس الأمن ١٠٧٥ (١٩٩٦). بيد أن بروتوكول لوساكا ما زال يتعثر في تنفيذه ولا يستأنف تقدمه وفي الغالب إلا بعد ضغط متزايد على الطرفين. وهذه الأوضاع غير المرضية لا يمكن أن تستمر، وقد تناولت في تقريري المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر (S/1996/960) المهام الأشد إلحاحا التي يجب إكمالها دون مزيد من التأخير.

٢٩ - وإنه لمن الممكن بالتأكيد - بل ومن المحتم - أن يفي كلا الطرفين بكافة التزاماته الواردة في الجدول الزمني الموحد للوساطة، قبل انقضاء فترة الولاية الحالية للبعثة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

وذلك من شأنه أن يمكن ممثلي الخاص من أن يركز على حل المسائل السياسية الرئيسية المعلقة. وبناء عليه، فإني أناشد الحكومة ويونيتا حل مسألة عودة نواب يونيتا بالجمعية الوطنية إلى لواندا، وتشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، والتوصل إلى اتفاق بشأن المركز الخاص لزعيم أكبر حزب معارضة قبل ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وأي مزيد من المماطلة في حل هذه المسائل يمكن أن يكون له تأثير سلبي على كل من عملية السلام واستعداد المجتمع الدولي لمواصلة اشتراكه بنشاط في حل مسألة أنغولا.

٣٠ - وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، كان بالبعثة ٧٠٠٣ من الأفراد العسكريين من جميع الرتب، منهم ٣٤١ مراقبا عسكريا، منتشرين في أكثر من ٧٠ موقعا في جميع أنحاء أنغولا. وهناك ست كتائب مشاة، فضلا عن العديد من وحدات الدعم العسكري، موجودة في ست مناطق رئيسية للعمليات في أنغولا (انظر الخريطة). وكان لوجودها، جنبا إلى جنب مع مراقبي الشرطة المدنية وعناصر الأمم المتحدة الأخرى، أثر ايجابي على الحالة العسكرية والسياسية. ومع ذلك، فإنني مدرك أيضا للعبء المالي الذي تلقيه بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا على عاتق الدول الأعضاء بوصفها كبرى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حاليا. وبالتالي، فقد بدأ سحب أربع من الوحدات العسكرية ووحدات الدعم ووحدات المشاة التابعة للبعثة، وإنني أعتزم، ونحن نقترب من نهاية فترة السنتين المتوخاة في القرار ٩٧٦ (١٩٩٥) لاكمال هذه العملية، أن أخطط لانسحاب البعثة تدريجيا وعلى مراحل. وفي الوقت ذاته، فإنني أدرك أن هناك عدة مهام حاسمة من مهام عملية السلام أبعد ما تكون عن الانتهاء، وأن أنغولا ستظل تحتاج إلى وجود قوات الأمم المتحدة من أجل تحقيق الاستقرار.

٣١ - وفي ظل هذه الخلفية، أوصي باستئناف سحب الوحدات العسكرية التابعة للبعثة في شباط/فبراير ١٩٩٧، بهدف الانتهاء من الانسحاب في غضون فترة تتراوح بين ستة وسبعة أشهر. وإنني أعتزم، بعد أن تشاورت مع ممثلي الخاص، أن أعيد إلى الوطن بحلول منتصف حزيران/يونيه ١٩٩٧ أربعا من كتائب المشاة الست التابعة للبعثة، إلى جانب وحدات الدعم الإضافية وبعض أفراد المقر العسكريين، على أن تعود بقية الوحدات المشكّلة إلى أوطانها بنهاية تموز/يوليه أو آب/أغسطس ١٩٩٧. وإنني أعتقد، في الوقت ذاته، أنه ينبغي الاحتفاظ بقوة للرد السريع، تتألف من ست مجموعات مشاة في حجم السرية، تنشر في كل منطقة من مناطق العمليات في أنغولا واحدة منها إلى حين اتمام سحب جميع الوحدات العسكرية، ما لم تسمح الأحوال السياسية والأمنية بتصفية أسرع. وستوفر قوة الرد السريع هذه شبكة الأمان الأساسية اللازمة لتمكين عناصر الأمم المتحدة الأخرى من العمل بفعالية والمساهمة في الاحتفاظ بالثقة التي تمس إليها الحاجة بين الطرفين الأنغوليين.

٣٢ - ولا بد أيضا لتنفيذ الخطة الشاملة لانسحاب الوحدات المشكّلة أن يأخذ في الاعتبار مدى ما أنجز من المهام العسكرية الكبرى مثل إغلاق مناطق الايواء وتسريح القوات وإدماجها على نحو فعال، وأداء القوات المسلحة الأنغولية والشرطة، اللتين ينبغي أن تضطلعا تدريجيا، باستعادة سلطة الحكومة على كامل الاقليم الوطني، بالإضافة الى بسط سلطة الدولة إداريا عليه.

٣٣ - ومن أجل اتمام تنفيذ المهام المتضمنة في بروتوكول لوساكا وتثبيت المكاسب التي تحققت حتى الآن في عملية السلام، سيتطلب الأمر أن يكون هناك وجود مستمر للأمم المتحدة في أنغولا لما بعد شباط/فبراير ١٩٩٧، ولكن بحجم مخفض تخفيضا جوهريا. وفي الوقت ذاته، ستركز أنشطة البعثة بشكل متزايد على رصد النواحي السياسية وأداء الشرطة وحقوق الإنسان والاضطلاع بالأنشطة الانسانية بما في ذلك ازالة الألغام، والاضطلاع بالبرامج الاعلامية وتقديم الدعم السوقي للبعثة بكاملها. وإنني أعتزم أن أتناول هذه المهام بالتفصيل في تقريري القادم إلى مجلس الأمن وأن أقدم توصيات بشأن ولاية وجود الأمم المتحدة لأغراض المتابعة وهيكل هذا الوجود وحجمه بعد انسحاب معظم الوحدات العسكرية المشكّلة التابعة للبعثة.

٣٤ - وإلى أن يتم ذلك، ومع مراعاة الاعتبارات المبينة أعلاه، أوصي بتمديد الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا إلى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧.

٣٥ - إن تسريح عشرات الآلاف من القوات وإعادة إدماجهم في المجتمع المدني هي من أهم التحديات التي تواجه تنفيذ بروتوكول لوساكا. ونتيجة للتأخيرات المستمرة في مرحلة التسريح فإنه سيتعين أن يستمر تقديم المساعدة الانسانية إلى الأفراد المجمعين في مناطق الإيواء لفترة أطول بكثير مما كان متوقعا أصلا. وإنني أناشد المانحين أن يوفروا الموارد الاضافية اللازمة لدعم هذه المهام الحيوية ولبرامج التسريح اللاحق للجنود التي يتوقع لها أن تكتسب زخما في الأسابيع القادمة. ويعد انعاش المجتمعات المحلية الريفية أيضا جانبا هاما من الجهد العام لاحلال السلام. ويلزم توفير موارد كبيرة لمساعدة العدد الكبير من اللاجئين والمشردين والمحاربين السابقين في مناطق إعادة التوطين. وتحقيقا لهذه الغاية، أحث بشدة مجتمع المانحين على الوفاء بالتعهدات التي أخذوها على أنفسهم في مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد في بروكسل في عام ١٩٩٥.

٣٦ - وأود، في الختام، أن أثني على ممثلي الخاص، وعلى جميع الأفراد المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة في بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، وكذلك على جميع موظفي برامج ووكالات الأمم المتحدة الانسانية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، لتفانيهم الممتاز وجهودهم التي لا تكل في دعم وتوطيد عملية السلام في أنغولا.

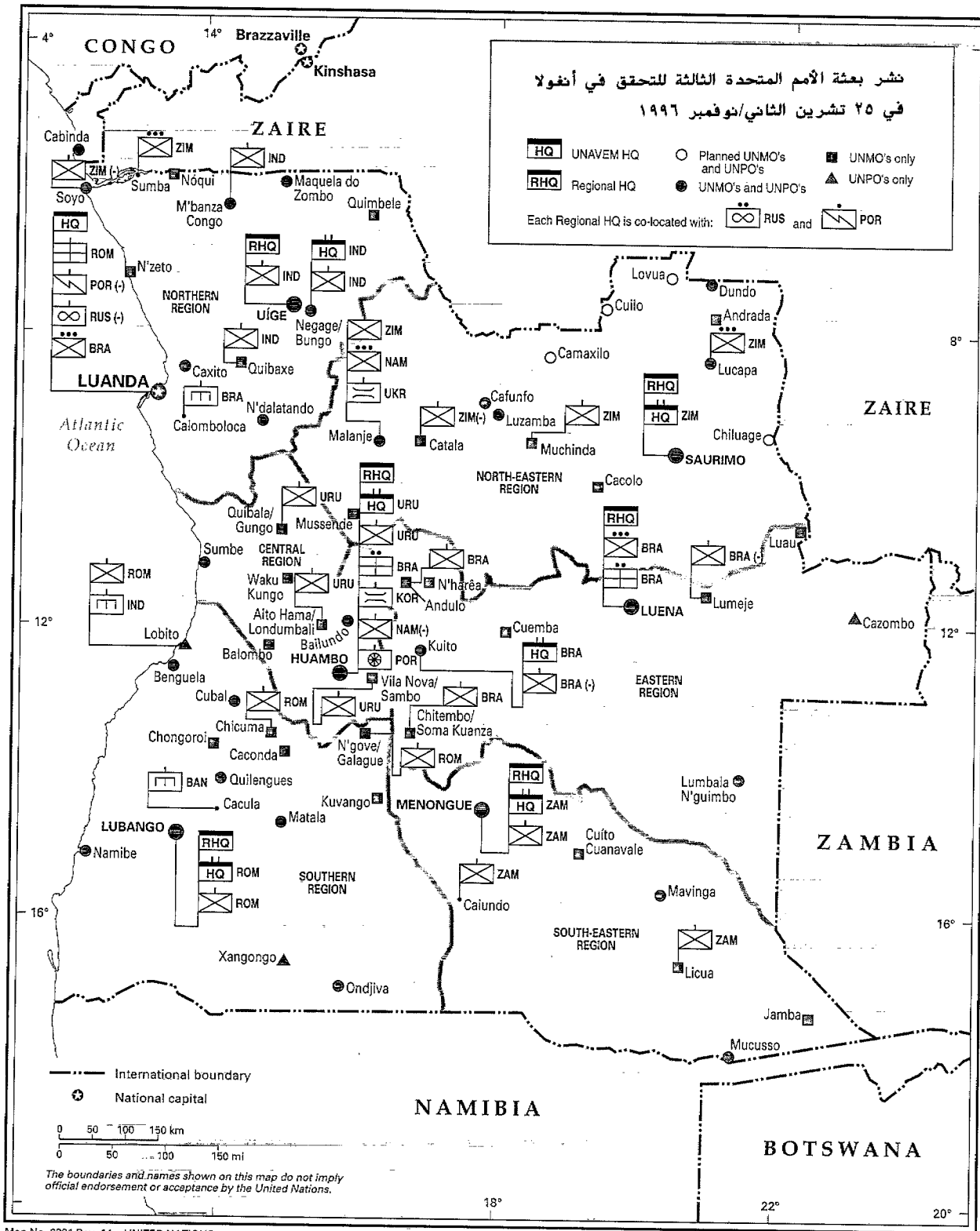

Map No. 3881 Rev. 14 UNITED NATIONS
November 1996

Department of Public Information
Cartographic Section